

الأصول في النحو

فتحدثني قال : ليس إتيانٌ فحديثٌ وإذا قال : لا تفعلٌ فتضربٌ قد قال : لا يكنٌ ففعلٌ
فتضربٌ وهذا تمثيلٌ وقد فسرهٌ وقواهٌ ودل على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى :
وإن كانت الأولى مسألة .

قال : اعلم : أن ما ينتصب على باب الفاء ينتصب على غير معنى واحدٍ وكل ذلك على إضمار
(أن °) إلا أن المعاني مختلفة كما أن قولك : (يعلمُ اللّاهُ) يرتفع كما يرتفعُ :
يذهبُ زيدٌ وعَلِمَ اللّاهُ يُفتحُ كما يُفتحُ : ذَهَبَ زيدٌ وفيها معنى اليمينِ قال :
فالنصب هنا كأنك قلت : لم يكنُ إتيانٌ فإن تحدثَ والمعنى غير ذلك كما أن معنى : عَلِمَ
اللّاهُ لأفعلن غير معنى : رَزَقَ اللّاهُ فإن (تحدث) في اللفظ فمرفوعة بيكن لأن المعنى
لم يكن إتيانٌ فيكون حديثٌ فقوله مرفوعةٌ يدل على أن الفاءَ عاطفةٌ عطفت اسماً على
اسمٍ والكلامُ جملةٌ واحدةٌ ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلى شيءٍ آخر غيروا
لفظه وحذفوا منه شيئاً وألزموه موضعاً واحداً إذا لم يأتوا بحرف يدلُّ على ذلك المعنى
ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام فقد دل ما
قال سيويه : على أن النفي والنهي إنما وقعا على المصدرين اللذين دل عليهما الفعلان
ويقوى أن الفاء للعطف إذا نصبت ما بعدها الواو إن قصتها في النصب وهما للعطف فإن قال
قائلٌ : فَلَِمَ جاءوا بالفعلِ بعدَ الفاء وهم يريدون الأسمَ قيل : لأن الظاهر الذي
عُطِفَ عليه فعلٌ .

فكانَ الأحسن أن يعطفَ فعلٌ على فعلٍ ويغير اللفظُ فيكون ذلكَ التغيير دليلاً على
المصدرين ألا تراهم في النفي كما قالوا : لا أبالكَ فأضافوا إلى المعرفة أقموا اللام
ليشبه النكرة والمعطوف بالفاء والواو وغيرهما على ما قبله يجوز أن يكون ما قبله سبباً
لَهُ ويجوز أن لا يكون سبباً له إذا كان لفظه كلفظه نحو قولك : يقومُ زيدٌ فيضربُ
ويقومُ ويضربُ وزيدٌ يقوم فيقعد عمروُ